

كوا ليسا

سخرت مصادر عسكرية يمنية من حديث قادة عسكريين سعوديين عن مهلة خمسة إلى ستة أشهر لحسم الوضع العسكري في اليمن، وقالت إنه إذا استمرت الحرب فسانحتها قبل هذه الأشهر ستكون الأراضي السعودية، وكلما اقترب جماعة السعودية شبرا من صنعاء سينتقم اليمنيون مثله باتجاه جدة والرياض، وأما القتال في صنعاء فسيتكون قتال خمس سنوات وليس خمسة أشهر، وما سينتظر العمق السعودي من صواريخ مدمرة سيتكفل بجعل القيادة السعودية تندم لتفويتها فرص الطول السياسية.

الهبات الشعبية... تخلق الإبداعات

راسم عبيدات

الهبة الشعبية الحالية مضي على انطلاقها أكثر من مئة يوم... وعدد الشهداء فيها وصل إلى 157 شهيدا... والاسرى فاق عددهم الثلاثة... وفي هذه الهبة الشعبية تحققت إنجازات سياسية ومعنوية، وإن كانت لم تصل إلى حد التحول الاستراتيجي بانكفاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، أو تفكيك أي من أشكاله وتطهراته العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

ومن أجل السيطرة على هذه الهبة ومحاصرة مقاعيلها وتأثيراتها وتداعياتها، ومنع تطورها وتواصلها استخدمت التشريعات العنصرية، وبما يشمل قوانين الطوارئ الانتدابية، وكذلك كانت العقوبات الجماعية، من خلال إغلاق مداخل وداخل القرى والبلدات المقدسية بالمكعبات الإسمنتية، بهدف شل مظاهر الحياة الطبيعية كافة فيها من حرية الحركة والتنقل إلى صعوبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية والمدارس والمراكز الطبية، وكذلك تقييد حركة المواصلات بشكل كبير، بما يعيق سكان تلك القرى من الوصول إلى مركز مدينة القدس وأعمالهم ووظائفهم ومدارسهم وجامعاتهم وحتى المستشفيات وغيرها، والاحتلال لم يكتف بذلك، بل عدم نجاحه في كسر إرادة المنتفضين وتطويعهم بهذه الأساليب والإجراءات والعقوبات، دفع به إلى سن المزيد من القوانين والتشريعات العنصرية والقمعية، واتخاذ المزيد من القرارات من قبل «الكايبنت الإسرائيلي» ووزير الجيش والشرطة والداخلية «الإسرائيلي»، وكذلك المحاكم الصهيونية بمختلف درجاتها ومستوياتها، حيث كانت القرارات يهدم بيوت الشهداء، ومنفذى العمليات التي يقتل ويجرح فيها «إسرائيليون»، وفي هذا الإطار جرى هدم وإغلاق العديد من منازل الشهداء والأسرى، كما جرى مع الشهداء علاء أبو جمل وبهاء عليان ومهند الحلبي ومعتز قاسم وأبراهيم العكاري، ومنفذى عملية مستوطنة إيمار المعتقلين في سجون الاحتلال، والأسير محمد أبو شاهين وغيرهم من الشهداء والأسرى، ومن قبلهم جرى هدم وإغلاق منازل الشهداء عدي وغسان أبو جمل ومحمد عجايص ومعتز حجازي وعبد الرحمن الشلودى.

الاحتلال كان يراهن بأن تلك العقوبات الجائرة والظالمة والأخلاقية والمعارضة مع كل القوانين والتشريعات والمواثيق الدولية، قد تشكل عقوبة رادعة وضاغطة على أهالي الشهداء ومحيطهم، لثني أبناء أسرهم وعائلاتهم، من السير على هدي من سبقوهم من شهداء وأسرى ومقاومين، وبأن أسر هؤلاء لن تكون لهم أية حاضنة تقف إلى جانبهم ترعاهم، تساندهم وتدعمهم، على اعتبار أن أي دعم قد يقدم لهم ماديا أو معنويا عن طريق السلطة أو القوى والأحزاب، قد يعرض مقدمها إلى الاعتقال والسجن تحت حجج وذرعات دعم «الإرهاب» المقاومة.

هنا كان قرار وخيار الشعب والحركات الشبابية والشعبية، وبشكل علني واسع، فكانت التجربة الأولى بهذا الزخم والحجم الكبير في مخيم شعفاط، وإعادة بناء بيت الشهيد العكاري، وتوفير بيت بديل له في زمن قياسي، والتفرد والتميز وتطور تلك التجربة، ومن الأخير امتدت إلى نابلس، والجمع والتبرع لإعادة بناء بيت أسير عملية «إيمار» ومنها إلى العيزرية ومخيم قلنديا وغيرها من القرى والمدن الفلسطينية، ولكن تجربة إعادة بناء منزل الشهيد مهند الحلبي، والتي منها توسعت المبادرات لكي تصل وتمتد إلى الجامعات والمؤسسات التعليمية، وحتى وجدنا بأن الأطفال أصبحوا جزءاً من تلك المبادرات والتبرع بمصرفهم اليومي.

سياسات وعقوبات الاحتلال الجماعية اعطت نتائج ووردت فعل عكسية، بحيث أن تلك العقوبات الجماعية، زادت ووسعت من دائرة التضامن والتعاطف مع أهالي الشهداء والأسرى، بحيث لم يبق ذلك في إطار النخب الفوقية والفصائل والأحزاب، بل أضحت ذلك يحفز جذوره عميقاً في أوساط الجماهير والحركات الشبابية.

ولم تكن مبادرة أو إبداع إعادة إعمار بيوت الشهداء والأسرى أو توفير بيوت بديلة لهم، أو مساعدتهم في تدبير أمور حياتهم بعزة وكرامة، هي الوحيدة في هذه الهبة الشعبية المستمرة والممتصدة، بل كانت هناك مبادرة رائعة أخرى برفض قرارات الاحتلال وأوامره، والخضوع لأوامر إبعاده، حيث تمرد الأسيران سامر أبو عيشة وحجازي أبو صبيح من القدس على أمر إبعادهما عن مدينة القدس لمدة خمسة وستة أشهر، الصادرة عما يسمّى بقائد الجيش إلى خارج حدود ما يسمّى بلدية القدس، تحت ذريعة أنها يشكلان خطراً على أمن الاحتلال وجمهورية، وقد لجأ إلى مقر الصليب الأحمر في القدس بتاريخ 2015/12/25، ولجروا اعتقالهما من داخل مقر الصليب الأحمر، من قبل وحدة خاصة من قوات الاحتلال في السادس من كانون الثاني 2016، وقد رفضا إطلاق سراحهما مقابل الموافقة على الإبعاد.

مبادرة تحويل التضامن مع أهالي الشهداء والأسرى من عمل نخبوي وفوقى إلى عمل شعبي وجماهيري، شكل ويشكل حاضنة شعبية مهمة وضرورية ونقله نوعية في إطار التلاحم والتكاتف بين أبناء شعبنا، وكذلك هي مبادرة «مش طالع» التي بادر إليها الأسيران سامر أبو عيشة وحجازي أبو صبيح، والتي شكلت تحدياً وتمرداً على قوانين وإجراءات وقرارات الاحتلال العنصرية والظالمة.

في هذه الهبة الشعبية المتواصلة، أنا واثق من أن شعبنا وجماهيرنا وشبابنا يجتروحون الكثير من المبادرات والإبداعات الخلاقة في سياق وممععات العمل والفعل، ومبادرات من شأنها مع تواصلها أن تعمق من أزمة العدو الصهيوني، وتزيد من خسائره من جهة، ومن جهة أخرى تنتج في أن تشكل عامل ضغط قوي على فصائلنا وأحزابنا من أجل أن تتخربط بشكل قوي في هذه الهبة الشعبية، لكي ترسم لها هدفاً محدداً وواضحاً شيئاً إيجابياً للاراضي المحتلة عام 1967 والحرية والاستقلال، عبر توحيد الكائز الوطنية العامة، وبالذات الركيزتين السياسية والتنظيمية، وكذلك هذه الهبة ستدفع طرفي الانقسام (فتح وحماس) إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية من خلال استراتيجية موحدة.

Quds.45@gmail.com

تركيا بين فكي كماشة

د. هدى رزق

لا تمر تركيا اليوم بأفضل أيامها، إذ يبدو أنها دخلت مرحلة خطيرة ربما لم تمر بها الجمهورية التركية منذ تاسيسها، هي اليوم محاطة بخوصم صنعتهم بنفسها على الصعيدين الخارجي والداخلي.

بحرف الانقسام في كل مفاصل البلاد بدءاً من الخلافات السياسية انتهاء بالتفجير الانتحاري الذي قامت به داعش في منطقة السلطان أحمد السياسية. وصلت الخلافات وليس التباينات في تركيا إلى حدودها القصوى بعد أن قام المجلس الأعلى للراديو والتلفزيون بطلب من رئاسة الوزراء بعدم بث خبر التفجير الانتحاري. أصدرت محكمة استئناف اسطنبول حظر شامل على كل الأخبار والانتقادات والمشورات المماثلة في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة والإلكترونية. هي نفس الصيغة التي اتبعت إثر تفجير أنقرة في 10 تشرين الأول الماضي والذي أودى بحياة 100 من نشطاء السلام. تخشى السلطة السياسية خلف القضاء الذي وضعت يدها عليه وتقع حرية التعبير من خلاله. ألغت المحكمة سريعا بأوامر الحكومة التي أرادت التعميم على هذا التفجير تماما كما عتمت وما زالت على العمليات الأمنية والعسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في مناطق جنوب شرق تركيا حيث استمرت أسابيع حظر شامل منع التجول وعتمت على انتقادات مسؤولي الأمن ولا يزال يمنع الحديث عن العمليات لعدم إثارة غضب الرئيس ومؤيديه.

ألغت الحكومة أن داعش هو من يقف وراء التفجير هو نفسه داعش الذي وصفه أحمد داوود أوغلو في 7 آب 2014 بأنه مجموعة من أهل السنة الغاضبين والمضطهدين واعتبرهم نتيجة للسياسات الطائفية في العراق. لماذا يضرب داعش اليوم في تركيا؟ لاسيما في قلب اسطنبول وفي المنطقة السياحية في الوقت الذي تخوض فيه الحكومة حربا مع حزب العمال الكردستاني؟ هل تريد الحكومة القول إن داعش يضرب في تركيا لأنها تخوض حربا

ضده وأن داعش أصبح ملاحقاً في تركيا بعدما دخلت الأخيرة في التحالف وبدات بالاعتقالات بضغط من الاستخبارات الغربية. تطرح هذه الأسئلة في الداخل التركي الذي يشهد استقطابا حادا لم يدع فرصة لأي قوة سياسية لعب دور الوساطة بين الخصوم في الداخل، الذي يذكر حزب العدالة والتنمية بوعوده بالعمل على الاستقرار بعد فوز في الانتخابات. فالحكومة لا تخدم البلاد اليوم بقدر ما تخدم طموحات القائمين بها. كما أن أردوغان ينصرف بعد كل حدث أمني يقع في الداخل التركي وكأنه ليس رئيس كل الأتراك بل كرئيس يمثل فقط من صوته أنه فهو يطارد اليوم 1000 أكاديمي محلي ودولي وقعا عريضة انتقدوا من خلالها العمليات الأمنية في جنوب شرق تركيا، انتقدهم بشدة واعتبرهم حشدا يطلق على نفسه صفة الأكاديمية ويأبهم يدعمون ذهنية الاستعمار لوجود بعض الأكاديميين الأجانب بينهم، وقال إن البلاد تواجه خيانة ممن يسماؤهم مفقدين والذين يرثون الجهل والظلام. اعتبر هذا النقد بمثابة إشارة لملويدي أردوغان بالهجوم على هؤلاء الأكاديميين كما فعلوا منذ أشهر بهجومهم على جريدة حريات بعدما انتقدوا الرئيس. ليست الصحافة وحدها في خطر اليوم، حتى المحللين الذي يستقبلهم الإعلام أصبحوا متهمة بنشر الإرهاب.

يجز كل من داوود أوغلو وأردوغان عن إيقاف التطورات الدراماتيكية التي تحدث في الداخل بعدما سمحوا بحدوثها. وأطلقوا منطلق القوة في جنوب شرق البلاد الأمر الذي أظهر نتائج عكسية لما كانا يتوقعان. فهل اعتقاد بأنه يمكنه لملمة آثار التحريض القومي التركي على الأكراد وإعلان انتهاء التفاوض معهم والنفي بوجود مسألة كردية لأسباب انتخابية والعودة إلى الاستقرار بعد انتهاء العملية الانتخابية؟

نجحت سياسة حزب العدالة والتنمية بتطويق تركيا بخصوص على الصعيدين المحلي الإقليمي، فأوغلو وأردوغان عاجزان عن رؤية الواقع وتحديد السياسات الواجب اتباعها. وعلى الرغم من التحالف مع الولايات المتحدة، بدأ التباين في ما يخص العراق وسورية يطفوا على السطح. تحاول واشنطن عبر مبعوثيها إلى

فرءا يدعى بحرون نعيم... أصدر أوامر للخلايا التابعة له في إندونيسيا لشن هجوم... وأكد كارنافيان أن بحرون كان يخطط للهجوم منذ فترة، مضيفا أنه يلطم ليصبح زعيم «داعش» في جنوب شرق آسيا، وقال: «هدفه هو توحيد كل العناصر الدائمة للدولة الإسلامية في جنوب شرق آسيا بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا والفلبين».

من جهتها، أشارت سيدني جونز الخبيرة في شؤون الجماعات المتشددة بمعهد تحليل سياسات النزاعات في جاكارتا إلى أن نعيم حث أتباعه الأندونيسيين في تدويته بعنوان «دروس من هجمات باريس» على دراسة التخطيط واختيار الأهداف والتوقيت والتنسيق والأمن، وكذلك الشجاعة التي تحلى بها منفذو هجمات باريس. فبعد الهجمات المنسقة في باريس نشر نعيم مدونة شرح فيها لاتباعه مدى سهولة نقل «الطرف» من مرحلة «حرب العصابات» في غابات إندونيسيا الاستوائية إلى المدن، مستغلا بذلك الأعداد المتزايدة للمتشددين في إندونيسيا.

فارتفاع عدد الموالين والمتعاطفين مع تنظيم «داعش» أكد نعيم في أحد الرسائل التي نشرها عبر تطبيق تيليغرام إذ قال إنه يوجد بإندونيسيا عدد أكثر من كاف من أتباع الدولة الإسلامية «لتنفيذ عملية»، فقط نحن بانتظار الفرصة المناسبة».

وأكد مستشار أمني أن «محادشات الدردشة بين الإسلاميين غدت أكثر تنظيما في الشهر الماضي وبارت المناقشات للمرة الأولى عن هجوم متعمد»، مشيرا إلى أن التلصت على المحادثات ساعد الشرطة في إلقاء القبض على أكثر من 12 رجلا في جزيرة جاوه للاشتباه في تخطيطهم لهجمات خلال عطلات عيد الميلاد ورأس السنة.



جاود الوسطى، قبل أن تعتقله الشرطة لإتهامه بحيازة أسلحة مخالفة للقانون، وسجن 3 سنوات، ليزج بعدها كعضو أساسي في شبكات المتشددين التي نمت في محيط سولو.

كما أكد تيتو كارنافيان قائد شرطة جاكارتا مسؤولي «داعش» عن الهجوم وقال إن متشددا إندونيسيا يدعى بحرون نعيم يقود شبكة متشددة تعرف باسم كتية نوسانتارا يقوم بتحريكات من مدينة الرقة اعطلات ورأس العقل المدبر للهجوم، وقال: «أبلغتنا المخابرات بأن

المهاجمون الآخرون النار على الناس الذين فروا من المعهى، وبعد دقائق فجر انتحاري آخر حزامه الناس عند نقطة قريبة من المركز التجاري. ومن ثم اندلعت معركة بين المهاجمين ورجال الشرطة استمرت لفترة طويلة نسبيا، وتبني تنظيم «داعش» مسؤولية الهجوم.

إلى ذلك، قالت وكالة «إيرترز» إن مدبر هجوم جاكارتا هو الأندونيسي بحرون نعيم، الذي كان يدير مفهى للإترنت في مدينة سولو الإندونيسية الصغيرة، بإقليم

بوش منتقداً كلينتون.. ويطالب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس



وعلى صعيد العلاقات مع «إسرائيل»، شدد على ضرورة نقل مقر السفارة الأميركية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، بحيث «ترسل بذلك إشارة قوية تؤكد عودتنا إلى اللعب من جديد، واستئناف اللعب مع الدول العربية». واستطرد قائلا: «ما قام به جون كيري يجعل من الصعوبة يمكن على أي رئيس مقبل للولايات المتحدة تبني القرارات، فيما نحن بحاجة للبت بالقرارات واتخاذها، بما يخدم بعث منظومة تهدف إلى حماية أمن الولايات المتحدة».

وأعلن بوش أن انتخاب ممثلة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون في منصب الرئاسة سيصعب كارثة للولايات المتحدة، وقال: «كلينتون هي الكارثة لأن الوطني»، وحلل أياها مسؤولية الهجوم الإرهابي على القنصلية الأميركية في بنغازي الليبية، وإعادة إطلاق «العلاقات مع روسيا». وأكد المرشح الجمهوري أنه في حالة تولي كلينتون منصب الرئاسة فإنها «سكون كابوسا للولايات المتحدة». وأيد المرشح الآخر السيناتور عن ولاية فلوريدا ماركو روبيو هذا الرأي، قائلا: «كلينتون لا تصلح لتصبح القائد الأعلى» في البلاد.

اعتبر جيب بوش الطامح لنيل الترشيح عن الجمهوريين لانتخابات الرئاسة الأميركية أنه يتعين على واشنطن نقل سفارتها في كيان العدو «الإسرائيلي» من تل أبيب إلى القدس وإعادة فرض العقوبات على إيران.

وفي مناظرة تلفزيونية انتخابية قال: «سوف نتكمن في ظل رئاسة جيب بوش من إحياء قدراتنا العسكرية»، مشيرا إلى أن المعدات والأسلحة التي بحوزة الجيش الأميركي بعيدة عن أن تكون عسرية.

وأضاف: «طائراتنا صارت تكبر طيارينا سناً، فالكثير منها جرى تصنيعه قبل عشرات السنين، فيما تسبقنا الصين وروسيا وإيران والكثير من الدول التي لم تعد تنظر إلينا على النحو المطلوب، ما يحتم علينا إحياء قدراتنا العسكرية».

وفي معرض التعليق على إيران والعلاقات معها في حال وصوله إلى كرسي الرئاسة، اعتبر جيب بوش أنه «لا بد من إعادة فرض العقوبات على طهران»، مشيرا إلى أن «الإيرانيين قد انتهكوا نظام الحظر عندما اختبروا الصواريخ بعد التوقيع على الاتفاق النووي معهم».

التعرف إلى جثة الانتحاري الذي فجر نفسه في شقة في ضاحية اسان دوني

أعلن المدعي العام في باريس أن الانتحاري الذي فجر نفسه في ال18 من تشرين الثاني خلال مدامة الشرطة لشقة في سان دوني بلجيكي من أصل مغربي.

وقال الادعاء العام الفرنسي إن الانتحاري الذي فجر نفسه خلال مدامة الشرطة لشقة في سان دوني، شمال باريس، بعد أيام قليلة من أحداث باريس، بلجيكي من أصل مغربي اسمه شكيب عكروه يبلغ من العمر 25 سنة.

وولد الانتحاري في ال27 من آب 1990 في بلجيكا، وقد تم تحديد ذلك إثر مقارنة الحمض النووي لمنفذ الهجوم مع حمض والدته، بحسب ما صرح به المدعي العام فرانسوا مولان في بيان. ويعتقد المحققون أن الانتحاري كان متورطا في هجمات ال13 تشرين الثاني التي شهدت العاصمة الفرنسية وقتل فيها 130 شخصا، والذي شارك فيه عبد الحميد أباعود الذي لقي مصرعه خلال مدامة القوات الفرنسية الخاصة لإحدى الشقق بسان دوني.

ولا يزال واحد على الأقل ممن هاجموا حفلا موسيقيا ومقاهي واستاد دي فرانس، غير معروف، فيما لا يزال أحد المهاجمين، وهو صلاح عبدالسلام، طليقا إلى جانب المواطنين المشتبه بهم.

نقضي المراحل الأخيرة وسيتهي العمل اليوم أو غدا وسندخل مرحلة مهمة وهي مرحلة ستتم فيها الجمهورية الإسلامية في إيران من تنفيذ وتطوير جميع أنشطتها النووية وصولا إلى المرحلة الصناعية».

وأشار المسؤول الإيراني إلى «أن ظروفنا مثالية جدا من حيث بلوغ مرحلة إنتاج الوقود النووي في مختلف الحقول ونحن نعيش ظروفنا متميزة والأهم من ذلك أنه مع تنفيذ برنامج العمل المشترك الشامل فإن الحظر المحفف سيرفع عن البلاد وسيشهد الاقتصاد آفاقا جيدة».

وأشار إلى أن إعادة تصميغ المفاعل ستجرى حتما بحضور الصينيين وقد جرى التوقيع على وثيقة محكمة حول إعادة التصميغ، وقال: «المهم أن إرادة أصدقائنا ذاهبة إلى أن ينجزوا العمل بأنفسهم لأنهم يمتلكون القدرة على ذلك».

كمالوندي: إعادة تصميم مفاعل أراك سيتم بحضور الصينيين حتماً الاتحاد الأوروبي يمدد تعليق العقوبات على إيران



وفى السياق، أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، عن إنجاز المرحلة الأخيرة من تفكيك مفاعل «أراك»، وقال: «لقد أتممت العمل بشكل كامل وستتفقد

معد الاتحاد الأوروبي تعليق العقوبات الاقتصادية على إيران حتى ال28 من كانون الثاني في إجراء تقني يتيح الوقت لتنفيذ الاتفاق النووي بين طهران والقوى العالمية.

وقال المجلس الأوروبي الذي يمثل حكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسيل في بيان: «إن القرار يرفع كامل للعقوبات على إيران سيخضع فور أن تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران اتخذت الخطوات اللازمة، مضيفا أنه لا يوجد موعد محدد لما يطلق عليه اسم «يوم التنفيذ» لحظة العمل المشتركة الشاملة التي اتفق عليها في 14 تموز.

فيما طبقت إيران بنود ما تم الاتفاق عليه في فيينا وسبق أن طبقت العديد من بنود الاتفاق وأكدت أنها سحبت قلب مفاعل المياه الثقيلة في موقع «أراك» النووي، ما يشكل مرحلة أساسية في تنفيذ الاتفاق».